annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ورشة عمل إقليمية لمنظمات المجتمع المدني الأوروبية – المتوسطية

بيروت 11 – 12 كانون الأول/ديسمبر 2016

الوثيقة الختامية لمبادرة المجتمع المدني الأوروبي – المتوسطي للحوار المنظم مع الاتحاد الأوروبي

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

solidar

Projet soutenu par

Fondation de France

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

جدول المحتويات

ملخص 4

المقدمة 4

القضايا المطروحة لمبادرة المجتمع المدني الأوروبية – المتوسطية والإبلاغ من مجموعات التركيز 6

1. الهجرة والتنقل وأزمة اللاجئين 6

تحليل الموقف: 6

نهج الاتحاد الأوروبي 6

نهج مقترح للهجرة واللجوء: 7

2. تقلص الحيز (الإطار المؤسسي والحكم الرشيد والمساءلة والشفافية) 8

تحليل الموقف: 8

نهج الاتحاد الأوروبي 8

النهج المقترح لمعالجة تقلص الحيز: 9

3. معالجة الاختلالات 10

تحليل الموقف: 10

نهج الاتحاد الأوروبي 10

النهج المقترح لمعالجة عدم المساواة: 10

اقتراحات شاملة للمجتمع المدني في هذه المواضيع الثلاثة: 11

مناقشة الإستراتيجية والتطلع إلى المستقبل 11

في ما يتعلق القيمة المضافة لمنظمات المجتمع المدني في الحوار المنظم مع الاتحاد الأوروبي 12

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

solidar

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

Projet soutenu par Fondation de France

في ما يتعلق بتعريف المجتمع المدني والمشاركين في حوار منظم..... 12
في ما يتعلق بوضع الحوار المنظم..... 13
في ما يتعلق بالوصول إلى المعلومات: الخطوة الأولى لمشاركة واشتراك أفضلين..... 13
قائمة الإجراءات: التطلع إلى المستقبل 13

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

ملخص

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) ورشة عمل لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة الأوروبية – المتوسطية بعنوان "سد الفجوة بين المجتمع المدني الأوروبي – المتوسطي والمؤسسات الأوروبية: مبادرة يقودها المجتمع المدني الأوروبي – المتوسطي للحوار المنظم". عقدت هذه الورشة في بيروت يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2016 بدعم من "سوليدار" (SOLIDAR) و"مؤسسة فرنسا" (Fondation de France). وتأتي هذه الورشة كجزء من مبادرة لتعزيز إشراك منظمات المجتمع المدني من ضفتي البحر المتوسط وتنويعه في عملية حوار منظم مع المؤسسات الأوروبية. كذلك هدفت إلى زيادة نفوذ منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار وتعزيز بدائل تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة. وتسند ورشة العمل هذه جدول أعمالها على السياق الأوروبي المتطور وتطور دور المجتمع المدني في الشراكة، من أجل التوصل إلى حوار إستراتيجي حول الحوار المنظم والطريق قدماً، وإلقاء نظرة شاملة على العرض المحتمل أن يطلقه الاتحاد الأوروبي وفق ما طرحه خلال الاجتماع الأخير في بروكسل.

جمعت ورشة العمل 40 ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني ونقابات عمالية وخبراء. واتفق المشاركون على هذه الوثيقة الختامية، التي تعكس القضايا المطروحة والتوصيات والمقترحات الرئيسية في شأن طرائق الحوار.

المقدمة

لأكثر من عقدين من الزمن الآن وبدءاً بعملية برشلونة في العام 1995، أصبح تقدير الدور المتنامي للمجتمع المدني في العلاقات الأوروبية – العربية أمر لا يمكن إنكاره. في بداية عملية النضوج، اتفق الشركاء على كل من ضفتي البحر المتوسط على إرساء الأساس لشراكة أكبر، من أجل ضمان تعزيز دور المجتمع المدني في العملية التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز العلاقات في ما يخص القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وجاءت الحاجة إلى تحسين مشاركة المجتمع المدني في الحوار حول سياسات الاتحاد الأوروبي أيضاً في أعقاب انتفاضات العام 2011. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لديه تاريخ طويل الأمد من دعم المجتمع المدني من خلال تطوير السياسات والمشاريع وإنشاء أدوات جديدة، أثبتت الانتفاضات العربية صحة إعادة تقويم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي: ومنذئذ تجددت السياسات. وأُنشِأت أدوات جديدة وعُدلت برامج[1].

[1] تقرير عن النسخة الثالثة من منتدى المجتمع المدني – الحوار الجنوبي، ص. 3: متوافر على شبكة الإنترنت: http://www.euneighbours.eu/medportal/news/latest/46656/EU-Civil-Society-South-dialogue:-Report-on-latest-forum-highlights-achievements.

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

ونُقِل استعداد الاتحاد الأوروبي للأخذ في الاعتبار مطالب المنطقة بطرق مختلفة سواء داخلياً أو خارجياً. وفي هذا الإطار تصح، مثلاً، الرسالة التالية: "جذور الديمقراطية والتنمية المستدامة: مشاركة أوروبا المجتمع المدني في العلاقات الخارجية"، واستعراض سياسة الجوار الأوروبية للعام 2015. ونظراً إلى تقلص الحيز المتاح لمنظمات المجتمع المدني، فإن الغرض الرئيسي من هذه المبادرات المختلفة النطاقات هو تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في بناء الديمقراطية والسلام والدفاع عن حقوق الإنسان. وصرح المفوض الأوروبي السابق لشؤون التوسع وسياسة الجوار ستيفان فول في كلمته التي ألقاها في 24 كانون الثاني/يناير 2012 بأن الاتحاد كان عليه "إشراك مجتمع مدني أفضل في الحوار حول سياسة الاتحاد الأوروبي مع الدول الشريكة وفي إعداد برامج الاتحاد الأوروبي وتدخلاته"[2]. وكان الغرض من هذه الشراكة ذا شقين: الاستفادة من خبرات المجتمع المدني والمساعدة في رفع الوعي بأنشطة الاتحاد الأوروبي وتدخلاته[3].

وفي سياق مماثل، اتخذ الاتحاد الأوروبي أيضاً قرار إنشاء خرائط طريق لمنظمات المجتمع المدني مع وفود من الاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى تعزيز المشاركة الإستراتيجية للمجتمع المدني في 10 دول هي: الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس، واعتباراً من الآن، وُضِعت خرائط طريق في ثمانٍ من دول الجوار الجنوبي. وداخلياً، يمثّل إنشاء مجموعة توجيهية مشتركة بين المؤسسات الرغبة في تحسين العلاقات مع المجتمع المدني في الجوار الجنوبي[4].

وعلى الرغم من كل هذه التدابير، لا تزال منظمات المجتمع المدني تواجه في ما يبدو العديد من التحديات الكامنة مثل تقلص الحيز، وتعبئة الموارد المستدامة، والوصول إلى المعلومات، الخ. وعلاوة على ذلك، عُقِدت في الأعوام 2014 و2015 و2016 على التوالي ثلاث نسخ من منتدى المجتمع المدني في الجوار الجنوبي. وسبقت كل منها حلقات دراسية إقليمية مع منظمات المجتمع المدني فقط. ومع ذلك، ظلت كل هذه الحوارات محدودة، وكان معظمها مفيداً بالمعلومات لكن لم يشرك المجتمع المدني على نحو فاعل.

في هذا السياق، حاولت هذه الورشة الإقليمية تحسين كفاءة مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية الحوار المنظم وفي التعاون الأوروبي، سواء كفاعلين في مجال التنمية وكأصحاب مصلحة رئيسيين في عملية وضع السياسات العامة، من خلال تسهيل العملية وتنشيطها. وفي الواقع، اختير المشاركون بعناية كبيرة وإيلاء للاعتبار الواجب للتنويع والتمثيل، واستندت هذه التصريحات على تقييم دقيق لسياسات أوروبية مختلفة.

---

[2] الخطاب متوافر على شبكة الإنترنت: http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-33_en.htm?locale=en.

[3] ز. عبد الصمد. "العلاقات الأوروبية – العربية، تطور العلاقات والدور المتنامي للمجتمع المدني: من عملية برشلونة إلى سياسة الجوار الأوروبية المنقحة"، ص. 1.

[4] تقرير عن النسخة الثالثة من منتدى المجتمع المدني – الجوار الجنوبي، ص. 3.

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

القضايا المطروحة لمبادرة المجتمع المدني الأوروبية – المتوسطية والإبلاغ من مجموعات التركيز

القضايا الرئيسية المطروحة في ورشة العمل التي تركز على اللبنات الثلاث التالية:

1. الهجرة والتنقل وأزمة اللاجئين

تحليل الموقف:

إن الفوارق التنموية والظلم الاجتماعي والتفاوت بين البلدان المتقدمة والنامية وداخل كل منها هو التحدي الرئيسي الذي يتعين التصدي له. وفي المنطقة العربية، لا تزال هذه الفوارق بمثابة تحدٍ مستمر للتنمية يتطلب التحول من نموذج الدولة الريعية إلى الدولة التنموية.

أصبح نموذج الدولة الريعية مشتركاً في المنطقة العربية، نظراً إلى الترويج الطويل لاقتصاد السوق الحرة وتحرير التجارة، جنباً إلى جنب مع تقلص حيز السياسات للدول. وفي هذا النموذج أدى انخفاض الإنتاجية الخالق لرأسمالية المحسوبية إلى تهميش إضافي لشريحة واسعة من المجتمع. وأدت المشاركة المدنية المحدودة، وغياب الديمقراطية التشاركية، وانعدام الشفافية، والفساد المرسخ، إلى تركيز السلطة في النخبة السياسية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك وبسبب أعمال القمع المستمرة للحريات الأساسية والبيئة التمكينية، تقلّص حيز المجتمع المدني. لذلك وجنباً إلى جنب غياب الأمن البشري وتصاعد العنف والنزاعات والحروب، أُجبِر عدد السكان على الهروب من الموت.

في هذا السياق، تُعَد إعادة النظر في سياسات الاتحاد الأوروبي الموجهة إلى المنطقة أمراً ضرورياً، خصوصاً نظراً إلى غياب اتساق سياسات التنمية، ساهمت سياسات الاتحاد الأوروبي في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية والمساعدات في تفاقم اختلالات التنمية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى سياسة شاملة وقائمة على الحقوق لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة. وهذه السياسة يجب أن تميز بوضوح **بين الهجرة واللجوء**. ويجب أن يكون هناك اعتراف بالحق بالتحرك، والحق الإلزامي باللجوء، والحق بالكرامة الإنسانية لأولئك الذين يرغبون في الهروب من القتل والاضطهاد والأوجه الأخرى من الحرمان الشديد. من ناحية أخرى، ينبغي للسياسة أن تعترف بأن **الهجرة قد تكون لها تأثيرات إيجابية وتساهم في تنمية المجتمعات المحلية المضيفة وتطوير التفاعل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين المجتمعات**. ويمكن أيضاً أن تساهم في تعزيز التضامن الإنساني في حالات اللجوء.

نهج الاتحاد الأوروبي

يقدر المجتمع المدني العربي حقيقة أن بعض الدول الأوروبية تستقبل عدداً كبيراً من اللاجئين وأن العديد منها يوفر المساعدة والحماية لهم. ومع ذلك تبقى مخاوف قائمة على نهج الاتحاد الأوروبي، خصوصاً على:

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

• **تنفيذ الهجرة الاختيارية:** النهج الانتقائي القائم على استقطاب الإقليم الشمالي عمالاً موهوبين ومهرة من شأنهم أن يخدموا أولويات الدول الأوروبية (كما هو مبين في الصفقة مع تركيا) يعني أن الاتحاد الأوروبي يقوض الالتزامات الأخلاقية والقانونية.

• **تبني تدابير أمنية قريبة الأجل ومتركزة على أوروبا:** تشمل هذه التدابير تدابير أمن الحدود مثل إقامة الجدران والأسوار فضلاً عن الإنفاق على اللاجئين في الدول الأوروبية كجزء من المساعدة الإنمائية. هذه التدابير هي نتائج لسوء فهم لطبيعة النزاعات وتحديات التنمية في المنطقة.

• **إعطاء الأولوية لقضية "الاستقرار" و/أو "الصمود" وتقديم ما هو أساساً عبارة عن خوات مالية صغيرة للدول:** العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية التنقل بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينتهك كذلك الميل إلى التعاون مع السلطات ضد مجتمعاتها حقوق الناس.

نهج مقترح للهجرة واللجوء:

1. **ينبغي أن تكون حقوق الإنسان والحق بالحياة الكريمة في صلب سياسة الهجرة.** ينبغي أن يركز النهج على ضمان الأمن الإنساني للجميع، ويجب أن يترافق مع حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية كاملة، ويجب منح المهاجرين/اللاجئين الحق بالعمل اللائق. وعلاوة على ذلك، لا بد من الاعتراف بالحق بالمشاركة المدنية والسياسية للاجئين والمهاجرين من دون المساس بسيادة الدول المضيفة وقوانينها. وفي هذا المعنى، يمكن لهذه الدول تشكيل قوة، ووضع أولوياتها، والضغط من أجل التغيير، وتوفير ظروف جيدة في منظور العودة.

2. ينبغي أن تكون **سياسات الاتحاد الأوروبي أكثر تماسكاً وتعتمد نهجاً قائماً على الحقوق. وينبغي للبلدان النامية ألّا تصر على الإصلاحات والسياسات (أي التجارة والاستثمار) التي أثبتت فشلها** وساهمت في عدم المساواة والتهميش. ووفق لذلك، يتعين على الاتحاد الأوروبي إجراء تقييمات للأثر القائم على الحقوق الخاص بسياساتها وترى أن العلاقات الاقتصادية مع الحكومات الاستبدادية تساهم في تعزيز اقتصاديات الحرب.

3. يجب على الاتحاد الأوروبي التأكيد على تقديم الدعم غير المشروط والتركيز على نقل المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري. **ويتعين على الاتحاد الأوروبي وضع سياسات بديلة للتنمية، على أساس بناء القدرات والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.**

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

solidar

Projet soutenu par
Fondation de France

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

4. **ثمة حاجة إلى تطوير علاقة تكميلية بين اللاجئين/المهاجرين والمجتمعات المضيفة في السياق الاجتماعي والثقافي.** وفي وسع هذه العلاقة في الواقع المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والعمل المشترك لتعزيز بناء الثقة والعلاقات الاجتماعية، والصحة، ومكافحة الاستغلال والتهميش.

5. **ثمة حاجة إلى حوار معزز مع الدول العربية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة بما في ذلك المجتمع المدني،** يُنظَّم بطريقة شفافة وتشاركية وشاملة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى ورشة عمل مخصصة للهجرة والتنقل من شأنها أن تأخذ في الاعتبار نتائج الاجتماعات السابقة (أي بروكسل وعمان) وتدفعها قدماً.

2. تقلص الحيز (الإطار المؤسسي والحكم الرشيد والمساءلة والشفافية)

تحليل الموقف:

إن تقلص الحيز المدني هو ظاهرة شاملة للمجموعات الشمالية والجنوبية على حد سواء. فالبيئة التمكينية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والتجمع والاحتجاج السلمي، وكذلك الوصول إلى الموارد (المالية والبشرية) والحصول على المعلومات، تواجه تحديات في نظر الفريقين بما يؤثر على مشاركتهما الفاعلة في رسم السياسات وعمليات الرصد والمناصرة. وعلاوة على ذلك، يؤثر تقلص حيز السياسة العامة للدول سلباً على عملية صنع القرار ويترك مجالاً أقل أمام الفاعلين الوطنيين للمشاركة. وهذا يؤدي إلى فرض قيود على الكشف عن المعلومات، والمشاركة المدنية، ويخلق مزيداً من الضغوط على المجتمع.

نهج الاتحاد الأوروبي

يقدّر المجتمع المدني الأوروبي – المتوسطي حقيقة أن الاتحاد الأوروبي يدرك جيداً دور المجتمع المدني، وتطورت العلاقة منذ عملية برشلونة. وكان استمرار الدعم المالي للمجتمع المدني عنصراً أساسياً، رحبت به المجموعات أيضاً، ومع ذلك لا يزال ثمة قلق، خصوصاً في ظل:

- **غياب نهج شامل في عملية صنع القرار:** ملح العمل لصالح كفاءة منظمات المجتمع المدني في الشراكة. والواقع أن الاتحاد الأوروبي والحكومات والقطاع الخاص تشكل الهيئات الرئيسية في عملية صنع القرار، لكن مشاركة المجتمع المدني لا تزال في مرحلة لاحقة، ومعظمها في الرقابة وضمان المساءلة.

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

solidar

Projet soutenu par
Fondation de France

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

• **الحاجة إلى التركيز على تمكين المجتمع المدني بدلاً من مجرد بناء القدرات:** يحتاج المجتمع المدني على الضفتين إلى تمكين يترتب عليه حصول على الموارد والمعلومات والدراية، وكذلك آليات الحوار والمشاركة. وينبغي أن نتحدث عن **تمكين** منظمات المجتمع المدني وليس تنميتها.

النهج المقترح لمعالجة تقلص الحيز:

1. على المجتمع المدني المشاركة في عملية **صنع القرار من البداية وأن يكون الشريك الأول في وضع الأولويات**. وعلى المجتمع المدني المشاركة الكاملة والكلية، في شكل كاف على كل المستويات بما في ذلك صياغة السياسات وتنفيذها ومتابعتها ورصدها. ومن الجدير بالذكر أن معظم الانتهاكات تحدث أثناء عملية التنفيذ.

2. هذه المشاركة يجب أن تكون منظمة، ويجب أن تكون منهجية، ويجب أن تكون جزءاً من العمل اليومي لمنظمات المجتمع المدني، وليس حدثاً عرضياً لمرة واحدة.

3. ينبغي بذل جهد خاص لتعزيز المجتمع المدني **وإعطاء الأولوية لتعزيز قدرات المجتمع المدني**. وهذا يستتبع أيضاً رفع مستوى الوعي وتنمية القدرات، وضمان الحصول على المعلومات والموارد ذات الصلة في الوقت المناسب.

4. في ما يتعلق بالحصول على المعلومات، فإن تعزيز **الشفافية** أمر أساسي. يجب على منظمات المجتمع المدني التمتع **بمستوى عال من الشفافية** لا يمكن ضمانه فقط من خلال مادة قانونية. ولمنظمات المجتمع المدني الحق بالتمتع بامتياز الرصد والرقابة لسلطة محسّنة. وينبغي عليها أيضاً أن تطلب من صانعي السياسة الرائدين المساعدة، خصوصاً في الحصول على وصول مرضٍ إلى المعلومات لأن هذا يحدث عادة في مرحلة متأخرة بعد أن تكون كل المفاوضات والمشاورات جرت بالفعل، ما يعيق الشفافية في العملية.

4. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على المجتمع المدني مشاركة وسائل الإعلام وتعزيز شراكته معها، سواء في الحصول على المعلومات واستخدام وسائل الإعلام كأداة لنشر المعلومات.

6. ثمة حاجة إلى إنشاء **آليات ومبادئ توجيهية** تشمل أساليب وأدوات تكفل لمنظمات المجتمع المدني المشاركة الفاعلة. وعلى هذه الآليات دعم القواعد الداخلية المالية والإدارية لمنظمات المجتمع المدني واحترام الملكية وضمان الاستقلال عن الحكومات والجهات المانحة.

7. **ينبغي خفض الاحتكاك بين منظمات المجتمع المدني في الشمال والجنوب**. فضفتا البحر المتوسط يجب أن تعملا معاً بطريقة أعمق. وثمة إمكانية لفتح المساحات المشتركة للعمل من دون المؤسسات.

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

solidar

Projet soutenu par
Fondation de France

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

3. معالجة الاختلالات

تحليل الموقف:

إن عدم المساواة هو جزء لا يتجزأ من ظاهرة شاملة (منظور جدول أعمال العام 2030 للتنمية المستدامة، الخ). فالتفاوت موجود في مستويات مختلفة (أي بين الجنسين وعلى الصعد الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية). والعديد من الأطراف مسؤولة وخاضعة للمساءلة المتبادلة لأطروحات عدم المساواة. وفي الواقع **وعلى المستوى المحلي**: على الحكومات اعتماد سياسات وطنية ملائمة من أجل ضمان العدالة الاجتماعية لسكانها. **وعلى مستوى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**: لدى الاتحاد مسؤولية لأنه يضع معايير للدول. **وعلى الصعيد الدولي**: هناك أيضاً مسؤولية لأن جميع الشركاء الدوليين يعملون لتطوير وتعديل للسياسات والبنى التحتية الهيكلية التي يمكن أن تؤثر على بلدان أخرى.

نهج الاتحاد الأوروبي

إن الالتزامات القانونية للاتحاد الأوروبي والمستمدة من معاهدة لشبونة (المادة 208) والالتزامات التي قطعت في تنفيذ جدول أعمال 2030 أساسية لمعالجة عدم المساواة. ومع ذلك، لا يزال ثمة قلق في شأن التنفيذ، خصوصاً للأسباب التالية:

المقاربة الأمنية السائدة التي تحد من اعتماد السياسات القائمة على الحقوق وتنفيذها وفي ما يتعلق بالحاجة إلى فك الارتباط بين الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أمن وفرص عمل.

النهج المقترح لمعالجة عدم المساواة:

1. معالجة الاختلالات وتحديات التنمية تتطلب في البداية إقامة **شراكة شاملة حقيقية بما في ذلك بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة، فتُحترَم الشراكة المساواة والشفافية وضمان المساءلة المتبادلة. هذه الشراكة الشاملة تشمل أيضاً التجارة العادلة، وتخفيف عبء الديون، ونقل التكنولوجيا، إلى جانب معالجة العديد من التحديات الإنمائية الأخرى.**

2. وبناء على ذلك، ينبغي على الاتحاد الأوروبي تعزيز **سياسات التجارة والاستثمار الموجهة نحو التنمية**، من خلال حماية الحيز السياسي للبلدان النامية وضمان إدماج حقوق الإنسان واعتبارات التنمية في صنع القرار ورسم السياسات، وتصميمها، وتنفيذها.

3. لا بد من اعتبار **التخفيف من الديون** جزءاً من التمويل من أجل التنمية.

4. يتعين على الاتحاد الأوروبي التنفيذ الكامل لالتزامات **فاعلية المعونة والتنمية** الدولية المقدّمة في روما وباريس وأكرا وبوسان واحترام الملكية الوطنية وضمان الشفافية والمساءلة المتبادلة.

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

5. يتعين على الاتحاد الأوروبي **تعزيز التكنولوجيا** (المستدامة والخضراء والنظيفة) **ونقلها** لمساعدة المنطقة على التغلب على تحديات تحسين أدوات التنمية.

اقتراحات شاملة للمجتمع المدني في هذه المواضيع الثلاثة:

1. **يجب أن تتابع منظمات المجتمع المدني المواضيع المذكورة أعلاه والعمليات ذات الصلة بانتظام وبطريقة دقيقة**، من خلال تقديم تحليل السياسات، واقتراح الأطر البديلة، وجهود البحوث، والتحليل القائم على الأدلة، الخ، وعدم الاكتفاء بمبادئها ومعارفها الخاصة.

2. على منظمات المجتمع المدني **المشاركة في سبل مؤثرة** في الحوار والمفاوضات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي المختلفة في بروكسل لكن كذلك مع وفود الاتحاد الأوروبي التي تتخذ من بلدانها مقراً، فضلاً عن الشركاء الآخرين بما في ذلك وسائل الإعلام والقطاع الخاص.

3. يجب على منظمات المجتمع المدني المطالبة **بحقها بالحصول على المعلومات**، وإنشاء أدوات فاعلة من أجل نشر المعلومات وتبادلها في الوقت المناسب، بين منظمات المجتمع المدني لرفع الوعي وضمان مشاركة واسعة.

4. يجب على منظمات المجتمع المدني بناء قدراتها في مجال المعرفة حول القضايا الثلاث المذكورة أعلاه ومتابعة العمليات ذات الصلة على مستوى الاتحاد الأوروبي عن كثب.

5. في ما يتعلق بعملية الحوار المنظم، تتطلب الخطوة التالية المعلنة، وهي مبادرة المحور الإقليمي، إذا أُطلِقت على أنها دعوة إلى الاقتراح، من منظمات المجتمع المدني الاتفاق على كل القضايا التي ستُناقَش والطرائق ذات الصلة.

مناقشة الإستراتيجية والتطلع إلى المستقبل

ركز اليوم الثاني من ورشة العمل على المناقشات الإستراتيجية المتعلقة بالحوار المنظم نفسه، والتنسيق والتشبيك، وعلى الطريق قدماً. من أجل انطلاق النقاش وبهدف تحقيق الإنجازات البناءة، طُرِح العديد من الأسئلة:

- ما هي المبادئ التي يجب أن يُسنَد إليها الحوار؟
- ما هي الأدوات التي يمكن أن نقترحها؟
- من هم المشاركون في الحوار؟ ما هي القضايا الموضوعية؟

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

- أي هيكل يجب أن يكون لدينا؟

اتفق المشاركون على أن **أهداف هذه الورشة تتمثل في القيمة المضافة وأن نتائج حلقة العمل يجب أن تكون وضع مبادئ توجيهية وقائمة عمل من أجل التوصل إلى وسيلة فاعلة للتفاوض في الحوار المنظم مع الاتحاد الأوروبي**. وهكذا، كانت هذه الورشة أقرب إلى ندوة تفكير وعقد أخلاقي، سيوفران مدخلات ونقطة محورية للعملية المقبلة.

في ما يتعلق بالقيمة المضافة لمنظمات المجتمع المدني في الحوار المنظم مع الاتحاد الأوروبي

يعكس المجتمع المدني اهتمامات المجتمع واحتياجاته وضروراته. وبالتالي فإن على منظمات المجتمع المدني الموجودة في الميدان، وتعمل في مجالات مختلفة، وتدرك جيداً الواقع المحلي، نقل همومها إلى الاتحاد الأوروبي لأن لديها معرفة أفضل بالحالة العامة. وبالتالي، يجب على الحوار مع الاتحاد الأوروبي ألّا يسيطر عليه الاتحاد الأوروبي بل أن يكون مناسبة للمجتمع المدني للتفكير في هذه المخاوف. وعلاوة على ذلك، يدعو المجتمع المدني إلى الاعتراف **بأهمية المهارات التقنية** فلا تكون مشاركته في العملية مجرد مشاركة رمزية.

مع هذا الفهم:

- نحن في حاجة إلى **تجنب الوقوع في الفخ المنصوب منذ سنوات**. كانت العملية تفاوضية وتشاورية أكثر منها حواراً حقيقياً.

- علاوة على ذلك، من الجدير بالذكر **أن الحوار من دون نتائج هو عملية فاشلة**... وفي هذا الصدد، **لا بد من إجراء دراسة تقييم للحوار منذ العام 2014**، ووافقت منظمات المجتمع المدني على تشكيل مجموعات عمل من أجل تحليل النتائج التي تحققت من العمليات السابقة وتحديد الفجوات.

- إن التعاضد والتعاون، وتبادل التجارب والخبرات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني من الجنوب والشمال أمر أساسي من ضمن الحوار، وهو قيّم ومفيد. مثلاً، يمكن للمجموعات الجنوبية تقديم الحجج/الحقائق والقضايا إلى منظمات المجتمع المدني في الشمال من أجل عملها في مجال الدعوة. وفي هذا الصدد، وافقت منظمات المجتمع المدني على وضع ميثاق من شأنه أن يشكّل فهماً متعدد الأطراف بين منظمات المجتمع المدني في الشمال والجنوب ومن شأنه الحفاظ على الثقة المتبادلة وتعزيزها.

في ما يتعلق بتعريف المجتمع المدني والمشاركين في حوار منظم

للمعايير الثابتة في تعريف "المجتمع المدني" أهمية قصوى ويجب تحقيقها من أجل اختيار المشاركين في العملية والمستَثنين منها. مع هذا الفهم:

- إن **استقلال الفاعلين** غير قابل للتفاوض.

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

solidar

Projet soutenu par
Fondation de France

- يجب أن تكون هناك **معايير اختيار** واضحة في ما يتعلق بالأنواع المختلفة من المنظمات (الشبكات، منظمات المجتمع المدني المحلية...)، والتمثيل الجغرافي (الريفية والحضرية وعددها من الضفتين)، وطبيعة العمل المضطلع به.

- يجب أن تكون هناك **مرونة** (في اختيار المشاركين، والقضايا الموضوعية) ويمكن إضافة **مرشحات موضوعية** في ما يتعلق باختيار المشاركين في ضوء، مثلاً، مصلحتهم في المشاركة في الحوار والالتزام بالعمليات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي.

- لأسباب عملية (التنفيذ والإدارة والتنظيم) **يجب أن يكون عدد المشاركين محدوداً**.

في ما يتعلق بوضع الحوار المنظم

الحوار هو مبدأ عام مقبول من الاتحاد الأوروبي. ويبدو أن الحوار المنظم عملية حكومية دولية، حتى لو كان الاتحاد الأوروبي يستخدم المشاورات في بعض الحالات. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني لا تشارك في شكل كامل في العملية وثمة حاجة لبقائها واقعية. وعلى منظمات المجتمع المدني **الانخراط في شكل ملموس في هذا الحوار وتوضيح وضعه**. هل هو إلزامي ويأتي في موعد محدد؟ وما هو الهدف الحقيقي عندما يقترح الاتحاد الأوروبي حواراً منظماً مع نهج الأعلى إلى الأسفل؟

في ما يتعلق بالوصول إلى المعلومات: الخطوة الأولى لمشاركة واشتراك أفضلين

خلال ورشة العمل، شدد المشاركون على أهمية المعلومات. إذا كانت منظمات المجتمع المدني تريد أن تكون فاعلة قدر الإمكان، فإنها في حاجة إلى معلومات مفيدة أي معلومات تصل إلى الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب وبالمحتوى المناسب. **هذا هو السبب في أنها تدعو إلى مزيد من الشفافية من الاتحاد الأوروبي**. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أهمية **إنشاء ديناميكية فاعلة للتنسيق** بين كل الأطراف. ويجب بذل جهد في ما يتعلق برصد المعلومات ونشرها والتفاعل معها. وهناك بالفعل كثير من منصات المعلومات التي توفّر بيانات ومعلومات عامة وإستراتيجيات محققة. وفي هذا الصدد، اقتُرح، مثلاً، أن يتكون المحور من فرق عمل تضم مديرين مجتمعيين يمكن أن تغذي تدفق المعلومات على منصات وسائل الإعلام الاجتماعية.

قائمة الإجراءات: التطلع إلى المستقبل

في حين أن الواجبات ينبغي إعطاؤها للمشاركين في ورشة العمل الإقليمية في المرحلة التالية، اتفقت المجموعات في البداية على:

1. علينا أن نستمر في العمل على القضايا مع ممثلي الشبكات والمنظمات الإقليمية الرئيسية (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، "الحقوق الأوروبية – المتوسطية"، "سوليدار"، "ريف"، الخ) من أجل تبادل المعلومات ونشرها. وعلينا أيضاً الاتفاق على آليات للتفاوض على أولوياتنا المشتركة مع الاتحاد الأوروبي.

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

solidar

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"

Projet soutenu par
Fondation de France

2. يجب ترشيح لجنة تنسيق كخطوة أولى نحو ائتلاف. وستُنشَأ للجنة المتابعة طرائق ومعايير للاختيار على أساس المناطق والجنس والعمر والتمثيل الموضوعي.

3. هناك حاجة إلى حيز للقاء في شكل منتظم من أجل منع إقامة مجتمع مدني مفضل له علاقة مباشرة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي. ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الأبعاد والقيود المختلفة (بما في ذلك البيئية). وهذا من شأنه أن يتيح لنا أيضاً صياغة اقتراحات والإستراتيجيات بغض النظر عمّا يمكن أن تكون عائداتها المحتملة.

4. ينبغي إجراء مشاورة وإرسالها إلى الشركاء من أجل جمع التوصيات حول مسار وقضايا الحوار المهيكل. وهذا سيكون بمثابة قاعدة لاجتماع آذار/مارس 2017. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم المجموعات المجتمعة بإجراء مشاورات مع شبكاتها لصياغة التوصيات المقرر طرحها على الفريق التوجيهي المشترك بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

5. ينبغي التخطيط لورش عمل موضوعية حول القضايا الرئيسية خلال الجزء الأول من العام 2017، من أجل تعميق النقاش حول المواضيع الأساسية الثلاثة لعملية الحوار المنظم مع الجنوب، وهي عدم المساواة، والهجرة والتنقل، وتقلص الحيز المدني، مع إمكانية إضافة مواضيع أخرى.

6. في أعقاب التوصل إلى نتائج المشاورة وإطلاق لجنة المتابعة، سيُخطَّط لمقترحات وإستراتيجيات في شأن المشاركة في المحور الإقليمي. وينبغي لأي إطار مقترح دعم مبادئ حقوق الإنسان (أي حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والوصول إلى المعلومات، والشفافية، الخ) وإظهار العناية الواجبة، وشمول البعد البيئي، وضمان إدراج جمعيات الشباب في الحوار. وعلاوة على ذلك، يُعَد الإدراج العادل لجمعيات الشباب في الحوار ضرورياً لتحقيق النتيجة المرجوة.

7. سيعمل المحور، كونه محوراً ناشئاً بالفعل، إلى جانب العرض، ومن المتوقع أن يساعد في تطوير الأدوات اللازمة للرصد والرقابة، والدعوة والتنسيق، من بين واجبات أخرى ينبغي أن تسند إلى المشاركين في هذا المحور. ولكي ينجح المحور، يجب أن يكون مرناً ويجب أن تُغطَّى المواضيع أولاً طوعاً ثم تُجمَع لتكون بمثابة مرجع صلب.

نُظِّم هذا النشاط بالشراكة مع "سوليدار"

solidar

Projet soutenu par
Fondation de France

وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة فرنسا"